حزب العدالة والتنمية

ⵓⵕⵔⵓⵜ ⵏ ⵜⵓⵣⵣⵉⵡⵜ ⴰ ⵜⵓⵎⵏⴰⵢⵜ

Parti de la Justice et du Développement

الأمانة العامة

مشروع:

ورقة توجهات المرحلة القادمة

تقديم

يأتي تنظيم المؤتمر الوطني الثامن لحزب العدالة والتنمية في سياقات دولية وإقليمية ووطنية دقيقة وحرجة. وهو ما يستدعي التحلّي، أكثر من أي وقت مضى، بالقدر الوافي من العمق في تقدير رهانات اللحظة السياسية والوعي بإكراهاتها، وتحري الصوابفي التعبير عن الانتظارات والتطلعات المجتمعية، والاستحضار الدائم للمسؤولية الملقاة على حزبنا، بما هو حزب وطني أسس اختياراته السياسية على الالتزام بخط النضال والبناء الديمقراطي المعبّر عن هموم المواطن الذي يضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار، وذلك وفق منهج إصلاحي وخبرة نضالية ممتدة لأكثر من عقدين ظهرت نتائجهما وثمارهما الإيجابية فتبوّأ الحزب تدريجيا،بصبر ومثابرة ، موقعا معتبرا في الحياة السياسية المغربية.

لقد صار من المألوف في ممارستنا التنظيمية عند اقتراب انعقاد المؤتمر الوطنيأن يتم إعداد ورقة سياسية تُشكّل المضمون الفكري والأطروحة السياسية للمؤتمر، بالصيغة التي تتيح للمؤتمرين الحسم في المسار النضالي للحزب على أساس تقييم شامل لمجريات الواقع السياسي ولمسيرة الإصلاح والدمقرطة بغية استجلاء السيناريوهات المتوقعة وموقع الحزب منها؛ غير أنه، في ظل واقع سياسي متحرك زاخر بعدة تحولات ومفاجئات، وفي انتظار اتضاح الصورة؛وحيث أنه قد تبين أن أطروحة " البناء الديمقراطي " التي تبناها المؤتمر الوطني السابع ما تزال لها راهنية، حيث أن البناء الديمقراطي هو مسار طويل يحتاج إلى بناء تراكمي، وفي انتظار اتضاح الرؤية بسبب التفاعلات الجارية والمتواصلة في الوضع السياسي الداخلي والخارجي، وما يعرفه من تحولات متسارعة وتقاطعات متشابكة، تتطلب قراءة متعمقة وفهما متأنيا، وفي انتظار شروط أفضل من أجل إطلاق حوار سياسي داخلي، عبر الفضاءات والآليات المؤسساتية المناسبة وفي الوقت المناسب، فانه قد تقرراعتماد ورقة لتوجهات المرحلة باعتبارها من الاختصاصات الحصرية المنصوص عليها في النظام الأساسي للحزب على أساس أن تبقى مفتوحة للمراجعة والتدقيق على ضوء التقييم الجماعي للمرحلة ومخرجات الحوار المذكور.

أولا:معطيات دالة في المرحلة السابقة:

يبدو من الضروري أولاوقبل تحديد تلك التوجهات استرجاع عدد من العناصر والمعطيات المرتبطة بالمرحلة الفاصلة بين المؤتمرين سواء تعلق الامر بالسياق الوطنيأو السياق الدوليوالوقوف عند الخلاصات والدروس المستخلصة منها.

1- معطيات في السياق الوطني

لقد تميزت المرحلة التي نودعها بعدة معطيات ومتغيرات من أهمها:

أ. مكتسبات مهمة في التجربة الحكومية:

خاض الحزب تجربة متميزة في تدبير الشأن الحكومي، نظرالما ترتب عنها من إنجازات نوعية وما حققته من مكتسبات على عدة أصعدة بالرغم مما تعرضت له من استهداف من خارج الحكومة ومن داخلها، ولقد برهن الحزب من خلال تدبيره الحكومي على روح المسؤولية والجدية والنزاهة في الأداء، وهو رصيد أساسي للحزب يجب الحرص عليه وتنميته في مختلف المواقع والمسؤوليات.

كما استطاعت التجربة الصمود والاستمرار بالرغم مما تعرضت له من إكراهات وواجهته من تحديات، وبما توفر لها من احتضان شعبي غير مسبوق، وما تحقق لها من الثقة والمصداقية لدى عموم المواطنين، وما حققته من إنجازات كبيرة بالنظر إلى السياق والظروف التي اشتغلت فيها والتحديات التي واجهتها، مما أهل هذه التجربة كي تحوز علىالثقة وفِي الحزب الذي كان يقودها ، سواء خلال الانتخابات الجماعية أو الانتخابات التشريعية .

وقد أصبحت التجربة أيضا محط تقدير وتتبع من قبل عدد من المراقبين باعتبارها تجربة تؤكد الاستثناء المغربي في التعاطي مع حزب سياسي ينطلق من المرجعية الإسلامية القائم على الإدماج في العملية السياسية وفِي التدبير للشأن العام، وتؤكد من جهة ثانية نجاح الحزب في اعتماد اوطروحات نظرية وممارسة عملية تقوم على التمييز بين الديني والسياسي، وفِي تصنيف نفسه باعتباره حزبا مدنيا يشتغل وفق أدوات مدنية، ويعمل ضمن نطاق الضوابط الدستورية والثوابت الوطنية.

ويمكن إجمال أهم المكتسبات التي حققتها حكومة الأستاذ عبد الإله ابنكيران فيما يلي:

– إعادة الاعتبار للعملية السياسية وجاذبيتها وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتنامي الوعي السياسي وخلق مصالحة بين فئات عريضة من الشعب وبين الخطاب السياسي داخل المؤسسات وتوسع اهتمام وتتبع وانخراط المواطنين بالشأن السياسي؛

–العمل على استكمال البناء الدستوري والمؤسساتي من خلال إخراج معظم القوانين التنظيمية وعدد من المؤسسات الوطنية التي نص عليها الدستور؛

–تدشين عدة إصلاحات جوهرية على مستوى محاربة الفسادوتعزيز الحكامة والشفافيةوتقوية حقوق الإنسان والحريات العامة؛

–الإصلاحات المهمة فيقطاع العدالة وإخراج الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة؛

–إنجاز إصلاحات هيكلية لإنقاذ الاقتصاد الوطني وعدد من المؤسساتومنها مثلا مباشرة إصلاحات لإنقاذ نظام المعاشات المدنية في أفق اصلاح شامل لمنظومة التقاعد وإصلاح نظام المقاصة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛

– إنجاز إصلاحات هيكلية لإصلاح الاقتصاد واستعادة التوازنات الماكرو–اقتصادية؛

–الرفع المتواصل من حجم الاستثمار العمومي وتعزيز جاذبية المغرب في مجال جلب استثمارات أجنبية من خلال عدد من التدابير التي نتج عنها تحسن ترتيب المغرب في المؤشرات الدولية (مؤشر التنافسية العالمية/ DOING BUISNESS)؛

–ضمان استمرارية خدمات المرفق العمومي واستعادة انتظامها بوضع حد للإضرابات العشوائية؛

–بلورة سياسات واتخاذ تدابير وإجراءاتنوعية تهتم بالفئات الأكثر هشاشة والأقل حماية.

وبالرغم من كل الإنجازات التي تم تحقيقها، فإن الحزب كان وما زال واعيا أن طريق الإصلاح طويل ومعقد، وتحتاج مواصلته وتجاوز العقبات والمقاومات التي تعترضه إلى إرادات قوية وتوافقات مستمرة مع كل الفرقاء والشركاء.

ب. مقاومات وعراقيل:

إذا كان المناخ السياسي العام في السنتين الأولى والثانية من التجربة الحكومية قد بقي تحت تأثير الانتفاضات العربية التي أدت إلى إسقاط عدد من زعامات الأنظمة الشمولي، ويبشر بانتقال نحو مزيد من الدمقرطة وتحقيق تطلعات شعوب المنطقة في الحرية والكرامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فانه سرعان ما سيتضح أن تحقيق تلك الأهدافلن يكون بتلك البساطة والسرعة، إذسرعان ما ستستعيد القوى القديمة المبادرة، وتظهر مقاومة شرسة للإصلاح ستنجم عنها اضطرابات في عدد من الدول انتهى بعضها بانقلابات عسكرية ووصل في حالات أخرىإلى قيام حروب أهلية، وأحيانا إلى توافقات صعبة مع تلك القوى القديمة.

وعلى المستوى الوطني ظهرت توجهات تشتغل وفق تصور مفاده أن "الربيع المغربي" هو مجرد قوس قد فتح سرعان ما سيتم إغلاقه، وأن العمر الافتراضي للحكومة التي كان يقودها حزب العدالة والتنمية محدود، كما ظهرت من جديد على الساحة موشرات سلبية لا تبعث على الأمل في سلامة المسار الديمقراطي في بلادنامن بينها الاستمرار في إضعاف الأحزاب السياسية والتدخل المباشر وغير المباشر في شؤونها، وتبخيس دور المؤسسات التمثيلية؛ وقد عبر هذا التوجه عن نفسه من خلال حملات منظمة وشرسة ضد التجربة الحكومية الناشئة، استعملت فيها كل أساليب التشويش والتبخيس والافتراء على التجربة الحكومية وعلى الحزب الذي يقودها، فضلا عن محاولة إرباكها من الداخل، وهو ما انتهى بأزمة داخل الأغلبية الحكومية

وأسفر عن أول "بلوكاج" دام عدة شهور قبل أن يعاد تشكيل أغلبية جديدة سيعرف معها العمل الحكومي انطلاقة جديدة.

كما تواصل تعرض الحزبإلى حملات متتالية للنيل من مصداقيته ومصداقية أعضائه، والتشكيك أحيانا في ولائه الوطني والتبخيس للعمل الحكومي، على أمل أن يصل منهوكا إلى الاستحقاقات الانتخابية الجهوية والجماعية التي جرى تأخيرها ثلاث سنوات. كما جربت من أجل تحقيق ذلك عدة وسائل منها: السعي لتأجيج الاحتجاجات الاجتماعية بمحاولة استغلال بعض القضايا الاجتماعية الحساسة مثل كلفة فواتير الماء والكهرباء، وإخراج مسيرات مفتعلة ومجهول هوية المسؤول سياسيا عنها بالنسبة لبعضها، ومجهولة أهدافها لدى المشاركين فيها.

غير أن كل ذلك لم يزد الحزب إلا إشعاعا وقوة، وهو الأمر الذي اتضح جليا من خلال النتائج غير المسبوقة في الانتخابات الجماعية لـ 04 شتنبر2015 والانتخابات التشريعية لـ 07 أكتوبر 2016، حيث سيتمكن الحزب من تحمل مسؤولية عدد مقدر من الجماعات الترابية منها جل المدن الكبرى للمملكة، كما تمكن ولأول مرة في التاريخ السياسي للمغرب أن يكلف برئاسة الحكومة مرتين متتاليتين.

والأمر الأكبر دلالة من الناحية السياسية هو ما أسفر عنه الاستحقاقان الانتخابيان من تزايد في الوعي السياسي العام وتراجع في تأثير الوسائل المعهودة التي كانت تستخدم للتأثير في اختيارات الناخبين والتحكم في الخريطة السياسيةعبر الاستخدام المكثف وغير المشروع للأموال، وتراجع تأثير الولاءات القبلية وشبكات السمسرة الانتخابية، وتكمن أهمية ذلك التراجع في كونهلم يشملالمدن الكبرى فقط بل إنه امتد إلى عدد من المناطق القروية التي كانت تعتبر خزانا انتخابيا يمكن من التحكم في الخريطة الانتخابية.

كما اظهر هذا المسار الانتخابي الفشل الكبير للحزب المعلوم في احتلال المرتبة الأولى في انتخابات 07 أكتوبر 2016 وفي تصدر المشهد الحزبي الوطني كما كان يمني نفسه وغيره، على الرغم من كل الإمكانيات والترتيبات التي تمت من أجل ذلك، وهو الأمر الذي عجل بارتباك وانتهاء صلاحية مشروع هذا الحزب وما مثله من واجهة للتحكم في المشهد الحزبي والسياسي الوطني.

وقد كانت تلك النتائج غير المسبوقة نتيجة لعمل كل مناضلي الحزب وأداء منتخبيه في العمل الجماعي والبرلماني وممثليه في العمل الحكومي وفي مقدمتهم الأخ الأمين العام والدور المتميز الذي اضطلع به في العمل التواصلي مع المواطنين وتقريب مفردات السياسة إليهم.

ج. تكليف الأستاذ عبد الإله بنكيران بتشكيل الحكومة وستة أشهر"البلوكاج":

ومباشرة بعد إعلان نتائج الانتخابات بدأت تظهر مؤشراتومحاولات للانقلاب المبكر على نتائجها، بما يؤدي إلى عزل حزب العدالة والتنمية الذي تصدر الانتخابات والدفع نحو سيناريوهات تشكيل حكومة دون قيادته لهاأو مشاركته فيها، والعمل على التأثير في عملية تعيين رئيس الحكومة خارج المنطق الدستوري.

وفِي هذا الصدد وجب التنويه إلى أن صاحب الجلالة قد بادر مباشرة بعد إعلان النتائج الانتخابية، وفي احترام تام للمقتضيات الدستورية،إلى تعيين الأستاذ عبد الاله ابن كيران رئيسا للحكومة مكلفا بتشكيلها.

ومنذ أن شرع رئيس الحكومة المعين في مشاوراتهظهرتعدة مؤشرات توحي أن مسار التفاوض لن يكون سهلا، كما ظهرت اشتراطات متتالية تؤكد ذلك المنحصن قبيل الاعتراض على مشاركة حزب أو اشتراط دخول حزب آخر أو التفاوض ككتلة مكونة من أربعة أحزاب، ورفض اعتماد الأغلبية السابقة منطلقا لتشكيل الحكومة واعتماد مرشح منها لرئاسة مجلس النواب.

ودون الدخول في تفاصيل المفاوضات وتقلباتها وتقلبات مواقف أفرادها، وهي أحداث أهمها معروف وحظي بمتابعة واسعة من قبل الرأي العام الوطني، فإن الحصيلة النهائية كانت هي وصول مشاورات تشكيل الحكومة إلى الباب المسدود، لميتحمل رئيس الحكومة المعين المكلف بتشكيلها هو ولا حزبه مسؤولية ذلك، والمؤشر الواضح على ذلك هو تعذر تشكيل أغلبية حكومية من الأحزاب الشريكة في الأغلبية الحكومية السابقة، ورفضها لتقديم مرشح من بين صفوفها لرئاسة مجلس النواب والتصويت عليه باعتبارها أول واقعة تدل على انبثاق أغلبية حكومية.

غيرأن ظروف استعداد المغرب لمعركة العودة إلى الاتحاد الافريقي وما اقتضته من مصادقة البرلمان على مشروع قانون يصادق بموجبه على الميثاق التأسيسي للاتحاد المذكور، شكلت معطى جديدا أسهم في الإسراع بانتخاب رئيس لمجلس النواب من خارج تلك الأغلبية السابقة.

وبعد أخذ ورد،وفِي ظل تواصل اشتراطات متتالية تأكد وصول المشاورات إلى الباب المسدود، وبعد ما يقارب ستة أشهر تم وضع حد لها بتدخل ملكي، تم من خلاله إعفاء الأستاذ عبد الإله ابنكيران، وتعيين رئيس حكومة من حزبنا في شخص الدكتور سعد الدين العثماني رئيس المجلس الوطني.

د. تداعيات تشكيل الحكومة الجديدة

على الرغم من أن إعفاء الأخ الأمين العام الأستاذ عبد الاله ابن كيران كان صعبا ومؤلما بالنسبة لعموم الأعضاءوالمتعاطفين وكثير من المواطنين، إلا أن ذلك لم يمنع الحزب من أن يتحمل مسؤوليته في التعاطي مع

هذه المعطيات الجديدة، إذقرر مجلسه الوطني المنعقد عقب تعيين الدكتور سعد الدين العثماني من قبل جلالة الملك رئيسا للحكومة التعامل إيجابا مع التعيين الملكي، حيث أكد البلاغ الصادر عنه على جملة أمور منها:

–تفويض الأمانة العامة في مواكبة الدكتور سعد الدين العثماني رئيس الحكومة المعين في عملية تشكيل الحكومة على أن تأخذ بعين الاعتبار توفر الحكومة على مواصفات القوة والانسجام والفاعلية مع مراعاة المقتضيات الدستورية والاختيار الديمقراطي والإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال الانتخابات التشريعية الماضية وأن تحظى بثقة ودعم جلالة الملك؛

–تفويض الأمانة العامة في اتخاذ كافة القرارات اللازمة من أجل مواكبة مشاورات رئيس الحكومة المكلف بتشكيلها في إطار المنهجية التي عبر عنها الحزب والمعطيات التي ستفرزها جولات التفاوض؛

–تأكيد حرص الحزب على تعزيز الاختيار الديمقراطي وتغليب منطق التوافق في نطاق لا يمس بثوابت البلاد ومقوماتها الأساسية.

كما نسجل اضطلاع هيئات الحزب بمسؤولياتها كاملة فيما يتعلق باختيار مرشحي الحزب بالنسبة للمناصب الحكومية سواء تعلق الأمر بالمجلس الوطني الذي صادق على مسطرة اختيار مرشحي الحزب للمناصب الحكومية، أو عبر تفعيل هذه المسطرة من خلال انعقاد اللجنة المكلفة بعملية ترشيح قائمة موسعة للمناصب الوزارية وفق لمقتضيات تلك المسطرة، أو من خلال قيام الأمانة العامة بعملية الترشيح للمناصب الحكومية التي كان متوقعا أن تسند للحزب وفق مقتضيات نفس المسطرة، ثم أخيرا قيام فريق العدالة والتنمية بدوره كاملا في التصويت بالإيجاب على البرنامج الحكومي وتنصيب الحكومة.

وقد تلا ذلك مشاورات وتطورات أفضت إلى الإعلان عن أغلبية وحكومة جديدة وتنصيبها برلمانيا، وانطلاق تجربة تدبير العمل الحكومي للمرة الثانية برئاسة العدالة والتنمية.

هـ. اختلاف في مخرجات التفاوض من أجل تشكيل الحكومة ومقاربة لتجاوزه:

لقد ظهرت بعد الإعلان عن تشكيلة الحكومة رغم ذلك تباينات في وجهات النظر على مستوى تقييم مخرجات التفاوض،انعكست بوضوح على سير بعض مؤسسات الحزب وعلى دورهافي التأطير الفكري والسياسي للمناضلين، ومواكبة تطورات الوضع السياسي وتحليله بطريقة جماعية، وفي تفعيل ما كان قد طالبه المجلس الوطني المنعقد بتاريخ 16يوليوز 2017 في بيانه الختامي، حيث كان قد أكد على عدة آمور منها على الخصوص:

–أهمية وأولوية المحافظة على التماسك التنظيمي للحزب حتى يواصل الاضطلاع بدوره داخل المشهد السياسي؛

– اعتبار مؤسسات الحزب هي الفضاء الأنسب لأي تقييم لعمل الحزب وتوجهاته وقراراته؛

– العمل على تجاوز تداعيات المرحلة السابقة من خلال امتلاك قراءة جماعية وتقييم شامل للمرحلة الفاصلة بين المؤتمرين السابع والثامن وخاصة المرحلة التي أعقبت مرحلة ما بعد انتخابات السابع من أكتوبر.

وحيث أن شروط القيام بقراءة موضوعية ودقيقة للمرحلة الأخيرة، خاصة ما يتعلق بتدبير تشكيل الحكومة ونتائجه وتداعياته غير متوفرة الآن ، وأن قراءة من هذا النوع تستدعي وضعها في إطار تقييم شامل لأداء الحزب خلال الخمس سنوات السابقة، بما يقتضيه ذلك من تشخيص لمجمل الوضع السياسي المتحرك ووضعية الفاعل الحزبي، و تقييم المسار الإصلاحي الذي تم الإعلان عنه وتشخيص حصيلته الإجمالية، فإن هذا الورش ينبغي أن يبقى مطروحا في جدول الأعمال وأن تتم برمجته مباشرة بعد المؤتمر الوطني الثامن، مع التذكير بالضوابط التالية:

–الانطلاق من مسلمة أن تدبيرنا السياسي في هذه المرحلة –أيا كان تقييمنا لها كما في غيرها–هو تدبير اجتهادي يحتمل الصواب ويحتمل الخطأ،وأن تقييمه ينبغي أن يكون. بعيداعن لغة الاتهام أو التخوين أو التصنيفات والتوصيفات الجاهزة أو المسيئة؛

–الإقرار بالمسؤولية الجماعية عن هذا التدبير، واستعداد الجميع لتحمل نصيبه من تلك المسؤولية؛

–العمل على المحافظةعلى لحمة الحزب وإنعاش العمل بقيمه المؤسسة وسد الباب أمام كل من يتربص بالحزب ويسعى لتوسيع شقة الخلاف بين أعضائه.

2– معطيات في السياق الإقليمي والدولي

يتعين أن نسجل على هذا المستوى عدة تحولات دالة منها:

– تواصل منحى التراجع على مستوى الخيار الديمقراطي وعودة القوى المعادية للإصلاح في المنطقة، والمعادية للمشاركة السياسية للأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية، مع تواصل التوجهات والتطلعات الشعبية للحرية والكرامة وتنامي الوعي الاجتماعي بأولوية مطالب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وتزايد الطلب على الديمقراطية من قبل شعوب المنطقةوفي منسوب وعيها السياسي وقدرتها على التعبير.

ولقد أسهم في هذا التحول المتنامي الانتشار الواسع لاستعمال وسائل التواصل الحديثةوما وفرته من إمكانيات جديدة للتواصل والتعبير وتداول المعلومات والتحاليل، وما ارتبط به من تحولفي نمط التأطير

السياسي وهو ما شكل عاملا مساعدا فيظهور بوادر لتشكل رأي عام يكتسي أهمية بالغة في التطور نحو الديمقراطية؛

–تصاعد حالة من الفوضى واللانظام في تأطير السياسة الدولية، حيث تسود حالة من اضطراب الرؤى والتقديرات الاستراتيجية للفاعلين المركزيين في السياسة الدولية والإقليمية في المنطقة، فضلا عن اضطراب الأدوار وعدم استقرارها وانكماش بعض القوى الدولية وتقدم بعضها الآخر، والتأرجح بين خيارات التسوية والعودة لنقاط التوتر، وتراجع اتجاهات حل النزاعات؛

– تنامي التحديات الأمنية وتوسع دائرة التجنيد للشبكات الإرهابية، ونجاحه في استقطاب المواطنين الأوربيين، مما غير كثيرا من معطيات الظاهرة الإرهابية وجعل المقاربة المعتمدة للتصدي لها ومكافحتها موضع مساءلة تجاوزت المقاربات الأمنية ليشمل النموذج التربوي والثقافي وسياسات الإدماج في أوروبا وغيرها وقدرتها على تحصين المواطن الغربي من اختراقات فكر الغلو والتطرف؛

– أما على المستوىالاقتصادي فيعيش الوضع الدولي حالة من التقلبات في الأسواق العالمية وخاصة تقلبات في أسعار الطاقة وحدة في المنافسة العالمية، وتناقضا متواصلا في المصالح الدولية وتضاؤلا في قدرة الحكومات على تأطير مصالح جماعات ولوبيات المصالح، كما استقطبت القارة الافريقية مزيدا من الاهتمام باعتبارها قارة صاعدة، ومنطقة جذب للاستثمارات الخارجية، ومنطقة صراع ونفوذ اقتصادي أثمر في بعض التطورات حالة تنافس وصراع حاد حتى بينالدول الصديقة؛

–التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات وثورة المعلومات الذي أصبح يطرح عدة تحديات منها ما هو مرتبط بالفجوة الرقمية بين الدول وبين الأجيال داخل نفس الدولة ، وبعضها بالتغير المتسارع في أنماط العمل وعلاقات الإنتاج، في حين يرتبط بعضها بمسايرتها بالتأطير القانونيوبالبعد الأمني في مستوياته المختلفة، سواء منها الاقتصادي أو التجاري أو الإداري أو المصرفيأو ما يرتبط بتأمين الحدود، ومواجهة الجرائم العابرة لها والتصدي لظاهرة الإرهابية، هذا دون أن نغفل البعد الثقافي والقيمي، والذي بات يطرح إشكالات مستعصية يصعب مواجهتها دون أن يتبلور مفهوم جديد للأمن الثقافي والقيمي.

ثانيا : منطلقات حزبنا ومقاربته للإصلاح

خلال المؤتمر الوطني السابع سنة 2012 والذي انعقد بعد شهور من تحمل الحزب للمسؤولية الحكومية، وجد الحزب نفسه في مواجهة مسؤولية تنزيل مقتضيات الدستور الجديد ومباشرة عدد من الإصلاحات

المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك اعتمد حزبنا أطروحة سياسية جديدة تحت عنوان: "شراكة فعالة في البناء الديمقراطي من أجل التنمية والكرامة والعدالة الاجتماعية "، على أساس أنها مستوعبة ومتجاوزة لأطروحة " النضال الديمقراطي" التي مثلت الجواب الجماعي للحزب سنة 2008 على ما وصفته ذات الأطروحة بالسيناريو التراجعي.

وقد أكدت أطروحة المؤتمر الوطني السابع على أن: "هناك حاجة للانتقال من أطروحة النضال الديمقراطي إلى أطروحة البناء الديمقراطي باعتباره مستوعبا للنضال الديمقراطي ومضيفا له مسؤوليات ومهام يفرضها موقع التدبير في الحزب". (ص 19)

لقد ترجمت أطروحة المؤتمر السابع التفاعل الإيجابي للحزب مع مجموعة من المتغيرات النوعية التي كان أبرزها ما شهده المسار السياسي المرتبط بالربيع الديموقراطي، باعتبارهحراكا مناهضا لجيوب الفساد والاستبداد ومعبرا عن تطلعات شعوب المنطقة في التحول الكامل نحو الديمقراطية.

كما ثمنت تلك الأطروحة تفاعل الحزب بطريقته الخاصة مع مطالب الحراك المغربي حيث تبنى ودعم مطالبه المشروعة من خلال الانخراط في "نداء الإصلاح الديمقراطي"وفعالياته المختلفة في عدة جهات من المغرب وقد أنتجت تلكم المقاربة شعاراجامعا ومؤطرا لعمل الحزب وتفاعله مع استحقاقات المرحلة ألا وهو " "الإصلاح في ظل الاستقرار".

وجاءت المبادرة الملكية بالإعلان عن مشروع إصلاحي تجاوب مع مطالب الشارع المغربي، حيث دخل المغرب في ورش الإصلاح الدستوري الذي انتهى بإقرار دستور جديد متقدم في كثير من مضامينه وفِي الآفاق الإصلاحية التي يفتحها على مستوى ترسيخ دولة الحق والقانون.

وعلى إثرذلكتم تنظيم انتخابات تشريعية مبكرة يوم الخامس والعشرين من نونبر2011، خاضها حزبنا مستلهما مطالب الشارع المغربي تحت شعار: ''صوتنا فرصتنا ضد الفساد والاستبداد''، وهي الانتخابات أسفرت عن تصدر حزبنا للمشهد السياسي فِي سياق دستوري جديد ومختلف، مما مكنه من خوض تجربة سياسية متميزة تحمل فيها مسؤولية تدبير الشأن العام الوطني.

واليوم تظل المضامين والتوجهات الرئيسية الواردة في أطروحة المؤتمر الوطني السابع ذات راهنية على اعتبار أن البناء الديمقراطي بناء تراكمي طويل الأمد، لا يسير بالضرورة في منحنى خطي تصاعدي، وعلى اعتبار أن أطروحة البناء الديمقراطي مستوعبة لأطروحة النضال الديمقراطي وأن العمل الحكومي والبرلماني من موقع الأغلبية وتدبير الجماعات الترابيةهي واجهة من واجهات النضال والبناء الديمقراطيين.

1- منطلقات تصورية:

يتعين أيضا التذكير ببعض المنطلقات التصورية التي سبق تضمينها في "البرنامج العام" للحزب، وفِي أطروحتيالمؤتمرينالسادس والسابع والتي لا تزال لها راهنيتها ودورها الأساسي في منهجية تعامل الحزب مع الواقع السياسي، وفي هذا الصدد يتعين الإشارة إلى المنطلقات التالية:

-خيار المشاركة المؤسساتية وما يتطلبه ذلك من نضال لتحسين شروط المشاركة سواء تعلق الأمر بالضمانات القانونية والإدارية لضمان نزاهة الاستحقاقات الانتخابية وإفرازها لمؤسسات مسؤولة وذات مصداقية، أو تعلق الأمر بتعزيز صلاحيات هذه المؤسسات وطرق تدبيرها،وهذا يقتضي كما جرى بذلك عملنا ألا ننتظر نضج الشروط المثالية والكاملة من أجل المشاركة، ذلك أن النضال الديمقراطي من داخل المؤسسات مدخل من مداخل تحسينها. (أطروحة المؤتمر الوطني السادس ص34).

-الوعي بالطبيعة المعقدة والمركبة لعملية الإصلاح وهو ما أكدته وثيقة "البرنامج العام" عند تأكيدها على مبدأ التعاون مع قوى الإصلاح داخل المجتمع حيث تقول: "... مهمة الإصلاح مهمة معقدة ... تحتاج إلى تكاتف كل القوى الإصلاحية التي تسعى إلى خير البلاد والتي تؤمن بالديمقراطية والتغيير السلمي. فمتطلبات التغيير والإصلاح أكبر من أن تدعي منظمة سياسية أو حزبية واحدة القدرة على النهوض بمتطلباتها. ".

-نهج التدرج والتراكم، "فمن المبادئ الموجهة لرؤيتنا السياسية مبدأ التدرج والتراكم الذي هو سنة تحكم الظواهر الطبيعية والإنسانية والاجتماعية، ومراعاة هذا القانون في مجال الإصلاح السياسي والاجتماعي أولى، حيث تتميز الظواهر الاجتماعية بطابعها المعقد والتراكمي".

-مبدأ الشراكة منهجا للبناء الديمقراطي، حيث أكدت أطروحة المؤتمر السابع على الشراكة باعتبارها خيارا استراتيجياللحزب من منطلق أن مستقبل الوطن يصنعه أبناؤه جميعا، شراكة مع المؤسسة الملكية وتوافق الإرادة الملكية والإرادة الشعبية، وأن أي ارتباك في العلاقة بين الملكية والنخب وعموم الشعب يؤدي إلى إشكالات حقيقية تعيق التقدم والاستقرار. وشراكة أيضا مع الأحزاب السياسية تقوم على تعزيز دورها وتقويتها والتصدي لكل أنواع التحكم فيها، وشراكة كذلك مع المجتمع المدني على اعتبار أن البناء الديمقراطي ليس مسؤولية الدولة فحسب بل هو مسؤولية المجتمع أيضا وكفاح يومي ينبغي أن يترسخ في مؤسسات المجتمع، وهي أيضا شراكة مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين (أطروحة المؤتمر الوطني السابع).

2- في مقاربة حزبنا للإصلاح

لقد ظل تاريخنا السياسي محكوما لأكثر من عقدين بثنائية تتميز من جهة بمنطق رافض للتسليم بشرعية النظام السياسي بالنسبة للبعض، في حين ان التمسك بتلك الشرعية والاشتغال من داخل الموسسات ارتبط لدى البعض الآخر بتحقيق مصالحه وتحقيق امتيازات ذات طبيعةريعية.

وبقدر ما كان التوجه الأول يستمد مشروعيته من المطالَبة بإصلاحات جذرية والدخول أحيانا في مواجهات مع الدولة، ومن اعتماد موقف رافض للمؤسسات القائمة، ورافض للتسليم بشرعيتها والمطالبة بإصلاحات دستورية جذرية، عمل التوجه الثاني على استمداد تلك المشروعية من القيام بدور وظيفي يتمثل في إقامة نوع من "التوازن" مع التوجه الأول مستفيدا في ذلك من دعم واسناد الإدارة في الاستحقاقات الانتخابية، ومن تلقي الإشارات في عمله ومبادراته السياسية، مما أفقد الحقل الحزبي في كثير من الأحيان مصداقيته وكذا ترسيخ ممارسات وتقاليد في العمل الحزبي والانتخابي أساءت إلى التطور الديمقراطي للمغرب.

واليوم يبدو أن هذا النموذج في التدبير السياسي قد بلغ مداه، وأن تلك "الوساطات" عاجزة عن القيام بذلك الدور، ومن ثم فإنه لا خيار إلا في أحزاب قوية تكون قادرة على القيام بأدوارها الدستورية، وما يترتب عن ذلك من إفراز مؤسسات منبثقة بطريقة حرة وديمقراطية تتحمل مسؤولياتها كاملة في إطار الدستور والقانون.

وقد اختار حزبنا أن يكون خارج تلك الثنائية وذلك التموقع، وأن يعمل تبعا لذلك من داخل المؤسسات انطلاقا من اقتناع بأن الملكية الديمقراطية الاجتماعية البرلمانية المستندة على شرعية دينية ودستورية هي ضمانة للتطور الديمقراطي وحماية حقوق الأفراد والجماعات، فقد اختار أيضا الحفاظ على استقلالية الحزب والقيام بدوره كقوة إصلاحية وقوة منخرطة في البناء الديمقراطي ومناهضة الفساد والاستبداد، وذلك انطلاقا من اقتناع راسخ بأن المغرب بنظامه الملكي وشرعيته الدينية والتاريخية فضلا عن شرعيته الاجتماعية والدستوريةلم يعد في حاجة إلى "قوة ثالثة "، وأن وجود أحزاب سياسية قوية مستقلةلا ينقص بأي حال من الأحوال من تلك الشرعية أو يقلل من قيمتها، بل على العكس من ذلك فإنه يعزز من قوة الملكية وشرعيتها الديمقراطية والتاريخية والاجتماعية، ومن اقتناع تام بأن الضمانات الدستورية والصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة باعتباره ضامنا لحقوق وحريات الأفراد وحكم بين المِؤسسات وأيضا بصفته الدينية باعتباره أميرا للمؤمنين، هي بحد ذاتها مانعة منأن يشكل أي حزب من الأحزاب، مهما كبر حجمه، تهديدا للحريات الفردية والجماعية والاختيار الديمقراطي،وهو ما يجعل من الحاجة إلى أساليب غير ديمقراطية منتفية من أجل تحقيق التوازن المذكور .

ثالثا:التوجهات العامة للمرحلة

بناء على ما سبق فيمكن تحديد توجهات المرحلة القادمة عموما فيما يلي:

1. مواصلة النضال من أجل تثبيت المسار الديمقراطي وصيانة مكتسباته:

إن قيام الحزب بمهامه الوطنية، وإسهامه في استكمال البناء الديموقراطي وصيانة مكتسباته، يقتضي منه العمل على مواصلة نضالاته من أجل الإسهام في استكمال الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والقانونية، وذلك من خلال ما يلي:

أ. العمل من أجل تحقيق تطبيع كامل مع قواعد العمل والممارسة الديمقراطية:

ويقتضي ذلك الحرص على مواصلة التأكيد على أن احترام الإرادةالشعبية المعبر عنها من خلال انتخابات نزيهة وشفافة هي أساس الاختيار الديمقراطي، والضامن لقوة ومصداقية المؤسسات المنتخبة، كما يقتضي مواصلة العمل على استعادةوتعزيز الثقة في العملية السياسية وتوسيع نطاق المشاركة في استحقاقاتها،وهو ما يدعوناجميعاإلى تعزيز العمل المشترك منأجل تحصين التجربة الديمقراطية المغربية من كل اشكال التردد والنكوص، والتفعيل العملي للاختيارات الأساسية المنصوص عليها في الدستور، وخصوصا الاختيار الديمقراطي، وللمؤسسات الوطنية ولأدوارها الدستورية، والتعاون فيما بينها مع احترام استقلالية بعضها عن بعض كل في نطاق اختصاصه. .

وتفعيل هذا التوجه فضلا عن طابعه المبدئي،يتماشى مع المتغيرات المجتمعية والتحولات الحاصلة في الوعي الاجتماعي وما حصل من تحول متزايد في المنطق الذيساد لعقودوالذي مفادهأن السياسة هي فقط تدافع نخب ومصالحمن أجلتسويات وترتيباتفوقية، وهو ما كان يفقد عموم المواطنين الثقة المفترضة في العملية الديمقراطية وفي المؤسسات السياسية والهيئات الحزبية.

إن المكتسبات التي تم تحقيقها في هذا الشأن تقتضي الوعي بأهمية ترسيخها وإعمال كافة الإجراءات والمقتضيات الكفيلة بضمان استمرارها،وعدم التراجع عنها؛ وهو الأمر الذي يقتضي تعبئة مستمرة وعملا دؤوبا ومشتركا وفعالا مع كل القوى والشخصيات الوطنية من أجل التصدي لكل محاولة للتراجع عن المكتسبات التي حققها المغرب في هذا المجال بفضل نضال فئات عديدة من بنات وأبناء الشعب الطامحين إلى بناء دولة الحق والقانون.

ب. العمل على تحقيق تداول ديمقراطي على السلطة بناء على برامج سياسية واضحة:

إن من مقتضيات تفعيل سمو الإرادة الشعبية، كما هو معبر عنه في الدستور حين ربطه للمسؤولية بالمحاسبة، إعمال الإصلاحات والإجراءات اللازمة التي تمكن من فتح المجال أمام نخب سياسية فعالة وقادرة على تدبير الشأن العام، بما يمكن من الربط الحقيقي للمسؤولية بالمحاسبةسياسيا من خلال صناديق الاقتراعالتي تمكن المواطنين من ممارسة حقهم الأسمى في التعبير عن قناعاتهم واختياراتهم السياسية من خلال التصويت، ومحاسبة الفاعلين السياسيين.

ومن مقتضيات هذا التوجه توفير الضمانات الكفيلة بضمان الحرية اللازمة ومنع أي شكل من أشكال التدخل أو التوجيه أو التأثير بالوسائل غير القانونية وغير المشروعة.

ومن المقتضيات الأساسية لذلك أيضا إعادة النظر في النظام الانتخابي بما يؤدي إلى عقلنة المشهد السياسي والحزبي وإعمال مبدإ التداول على السلطة تداولا ديمقراطيا.

ج – الإسهام في إطلاق دينامية إصلاحية جديدة:

إن ما يعترض المسار الإصلاحي والتنموي من إكراهات وتحديات وإشكالات بنيوية تسائلنا جميعا، دولة وحكومة وأحزابا ومجتمعا مدنيا، مما يقتضي إطلاق دينامية إصلاحية جديدة مستوعبة للمكتسبات ومثمنة لها، وراصدة للإعاقات والسلبيات ومعالجة لها، والعمل على تأمين المكتسبات الديمقراطية وتطويرها، وعلى مساءلة للنموذج التنموي وسبل تجديده؛ والإشكاليات المعيقة للحكامة الجيدة وطرق تجاوزها وتطويرها؛ ورهانات إصلاح وتطوير السياسات العمومية في مجالات العدل والإدارة والتعليم والصحة والشغل؛مع ما يتطلبه ذلك من تفاعل مع المطالب الاجتماعية، بما من شأنه أن يسهم في إعطاء نفس جديد للعملية السياسية واستعادة ثقة الشعب في مسار البناء الديمقراطي

د– النهوض بالمنظومة الحزبية و العمل على تعزيز استقلالية القرار الحزبي:

إن التسليم بأن لا ديمقراطية بدون أحزاب قوية ومستقلة، يقتضي إعمالنظام حكامة ديمقراطية للشأن الحزبي الوطني. وهذا الأمر يتعارض وما تشهده الساحة السياسية الوطنية من عمل متواصل يستهدف إضعاف الأحزاب والتحكم فيها، وتهميش أدوارها والتدخل في شؤونها، وهو أمر تزكيه هشاشة المنظومة الحزبية والقابلية في تلك المنظومة لهذا التدخل.

إن استمرار هذا المسار يهدد في العمق دور ووظيفة واحدة من أهم وسائل الوساطة بين الدولة والمجتمع، وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي وتزايد الشقة بين الدولة والمجتمع.

2-إنجاح التجربة الحكومية بدعمها وإسنادها وتأطيرها:

إن المسؤولية السياسية والوطنية، تقتضي من الحزب باعتبار رئاسته للحكومة، وباعتباره مكونا أساسيا من مكونات أغلبيتها، أن يسهم في تقويتها والرفع من أدائها، بما يجعلها رافعة من رافعات مواصلة البناء الديمقراطي، والتنزيل الأمثل لمقتضيات الدستور، وإنجاح وتنزيل مقتضيات وتدابير البرنامج الحكومي في أفق يحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ويمكن من التقليص بين الفوارق الفئوية والمجالية. كما أن إسنادها يستدعي الدفاع عنها والمساهمة في تأطيرها سياسيا، والعمل على خلق أوسع اصطفاف سياسي داعم لها، بما يجدد الثقة في تجربتها، ويصحح تمثلات المواطنين اتجاه قدرتها على استئناف أوراش الإصلاح.

3-الارتقاء بأدائنا التدبيري في الحكومة والبرلمان والجماعات الترابية:

وذلك من أجل أن يساهم تدبيرنا للشأن العام بشكل فعال في تعزيز البناء الديموقراطي وخدمة مصالح الوطن والمواطنين وتعزيز مسار الإصلاح، كما يسهم في الاستعادة التدريجية لثقة المواطنين في العملية السياسية والمؤسسات المنتخبة،ذلك أن تواجدنا في مواقع التدبير يجعل جزء كبيرا من عملنا من أجل الدمقرطة والإصلاح يمر عبر ما نتمكن من إنجازه بشكل ملموس لدى المواطن في إطار القيام بمهامنا التدبيرية.

كما أن هذا الارتقاء يعتبر شرطا كيبظل حزبنا قاطرة للإصلاح والريادة في جميع هذه المجالات، وأن يحافظ على تصدره للمشهد الحزبي، مع ضرورة العمل والنضال من أجل إعطاء الجهوية والديمقراطية المحلية المدلول الدستوري المنشود، باعتبار ذلك مسلكا لإعادة بناء دولة الحق والقانون، على أسس تمكن المواطن من مشاركة أكبر في صناعة القرار العمومي وتدبير شؤونه العامة.

4-تأهيل منظومتنا الحزبية في أفق استكمال بناء حزبي عصري نموذجي:

ولكي يضطلع الحزب بمهامه ويكون اهلا لتفعيل التوجهات المذكورة يتعين مواصلة تأهيل الحزب فكريا ومنهجيا وسياسيا وتنظيميا للقيام بمهامه الدستورية باعتباره فضاء لتأطير المواطنين وذلك من خلال:

- النهوض بالحوار السياسي الداخلي من أجل تطوير ثقافة سياسية مشتركة في التعاطي مع المتغيرات السياسية؛
- توسيع نطاق التأطير الفكري والمنهجي والأخلاقي حفاظا على القيم المؤسسة للحزب والتي تعتبر من أبرز مظاهر قوته وضامنة لاستمراره؛

- **تعزيز انفتاح الحزب على الكفاءات المجتمعية من خلال توسيع بنيات الاستقبال مع النهوض بمهام التكوين من أجل تعزيز وتقوية الجاهزية النضالية؛**
- **تطوير المنظومة التنظيمية الحزبية بما يتناسب مع الأدوار والمهام المنتظرة من الحزب في أفق بناء حزب عصري؛**
- **الارتقاء بأدائنا التدبيري الجماعي والحكومي والبرلماني في أفق أن يظل حزبنا قاطرة للإصلاح والريادة في جميع هذه المجالات؛**
- **العمل على تفعيل دور الحزب في إنعاش الحياة السياسية وذلك بتقوية وتنويع سبل ووسائل التواصل مع الشعب والالتحام بقضاياه وتطلعاته، وإعادة الاعتبار لنبل السياسة وترميم الثقة المجتمعية في مصداقية ورقي العمل السياسي.**

الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية

الرباط 16نونبر2017